

Distr.: General
9 July 2018
Arabic
Original: English

تنفيذ القرار ٢٣٦٧ (٢٠١٧)

تقرير الأمين العام

أولا – مقدمة

١ – يُقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٣٦٧ (٢٠١٧)، الذي طُلب فيه إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً كل ثلاثة أشهر عن التقدم المحرز في تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. ويغطي التقرير أهمّ التّطورات المتعلقة بالعراق، ويعرض آخر المستجدات عن أنشطة الأمم المتحدة في العراق منذ صدور تقريري السابق في ١٧ نيسان/أبريل (S/2018/359)، والإحاطة التي قدمها ممثلي الخاص للعراق ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق لمجلس الأمن في ٣٠ أيار/مايو، حتى ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

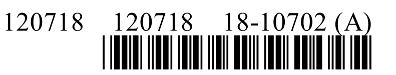
ثانيا – موجز لأبرز التطورات السياسية

ألف – الحالة السياسية

٢ – في ١٢ أيار/مايو، أنهى العراق أول انتخابات ينظمها بعد هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية)، وهي الانتخابات الرابعة التي تجري في إطار دستور عام ٢٠٠٥. وفي يوم الانتخابات، بلغ عدد مراكز الاقتراع التي فتحت أبوابها ٤٨٣ ٥٢ مركزا، من ضمنها أكثر من ٠٠٠ ٣ مركز اقتراع خصصت للنازحين. وبالإضافة إلى ذلك، أُجري تصويت خاص مقدم لقوات الأمن في ١٠ أيار/مايو، في حين جرى التصويت خارج البلد يومي ١٠ و ١١ أيار/مايو. واستنادا إلى التقارير الميدانية التي جمعتها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، فتحت غالبية مراكز الاقتراع أبوابها في مواعيدها، على الرغم مما واجهته عدة مراكز من تأخيرات بسبب الصعوبات المقترنة باستعمال التكنولوجيا الجديدة في التحقق من هوية الناخبين وفرز الأصوات. وقد بلغ مجموع مراكز الاقتراع التي لم تفتح أبوابها على الإطلاق ٤٤٩ مركزا – منها ٣٧٠ في محافظة الأنبار و ٧٩ في محافظة كركوك – بينما اضطر ٢٦٢ مركزا في اثنتي عشرة محافظة لاستعمال أجهزة مسح بديلة بسبب أعطال في التكنولوجيا الجديدة.



18-10702 (A) 120718 120718



٣ - وعلى الرغم من أن آية الله العظمى علي السيستاني أكد قبل الانتخابات أن المشاركة فيها هي حق لكل مواطن مؤهل، فقد ترك لهم الحرية في أن يختاروا المشاركة من عدمها. وبسبب ازدياد المخاوف المقترنة بانخفاض عدد الناخبين في يوم الانتخابات، قرر رئيس الوزراء حيدر العبادي في فترة ما بعد ظهر ذلك اليوم إصدار أوامره برفع القيود التي فرضت على التنقل لأسباب أمنية. وفي مسعى إضافي يهدف إلى زيادة المشاركة في الساعات الأخيرة من عملية الاقتراع، حث الزعماء السياسيون والدينيون العراقيون علنا العراقيين على التصويت. وبعد الانتخابات، أعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات عن نسبة المشاركة التي بلغت ٤٤,٥٢ في المائة (١٠,٨ ملايين ناخب مؤهل من مجموع ٢٤,٣ مليونا). ويشمل ذلك العدد ٩ ملايين صوت أدلي بها في يوم ١٢ أيار/مايو نفسه، ومليون صوت في ١٠ أيار/مايو (التصويت الخاص لقوات الأمن والسجناء)، و ٠٠٠ ١٧٩ صوت خارج البلد.

٤ - ومباشرة بعد إغلاق مراكز الاقتراع، أصدر عدة مسؤولين كبار وممثلين عن الأحزاب السياسية بيانات عامة بشأن العملية الانتخابية. وأعرب الرئيس فؤاد معصوم عن ارتياحه لتنظيم عملية الاقتراع والكفاءة المهنية لموظفيها. وأثنى رئيس الوزراء على أداء المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وقوات الأمن في ''يوم تاريخي''، بتوفير الأمن وتمكين الناخبين من الإدلاء بأصواتهم. وشكر أحد نواب الرئيس الثلاثة، نوري المالكي، المفوضيةَ على الجهود التي بذلتها كما شكر الأحزاب السياسية على تقيدها بميثاق الشرف الانتخابي الذي يسرته الأمم المتحدة وناشد الأحزاب إجراء الانتخابات بطريقة تكفل حرية المشاركة وتتسم بالنزاهة والحياد والشفافية والمصداقية. وبالإضافة إلى ذلك، هنّأ رجل الدين مقتدى الصدر الشعب العراقي على ''يوم ديمقراطي مكلل بالنجاح''. غير أن أحد نواب الرئيس الثلاثة، إياد علاوي، ورئيس مجلس النواب سليم الجبوري أعربا عن شواغل إزاء أوجه القصور التقنية، ودعيا السلطات المعنية إلى معالجتها بسرعة وحياد، بينما علق نائب آخر من نواب الرئيس الثلاثة، أسامة النجيفي، على المشاكل التي اعتورت أجهزة التصويت وعلى الأنباء المتعلقة بأعمال الترهيب والتزوير.

٥ - وهنأ المجتمع الدولي العراق على الانتخابات البرلمانية. ففي ١٣ أيار/مايو، تحديدا، هنأ وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، مايك بومبيو، الشعب العراقي وتعهد باستعداد الولايات المتحدة للعمل بشراكة مع الحكومة الجديدة على ''المضي في إقامة علاقات تعاون وصداقة طويلة الأمد ... للإسهام في تحقيق الاستقرار في المنطقة وتعزيز السلام والازدهار في العراق''. وفي اليوم ذاته، هنأ وزير الدولة المعني بالشرق الأوسط في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ألستير بورت، الشعب العراقي وقوات الأمن والسلطات الانتخابية على الأجواء السلمية التي طبعت الانتخابات. وذكر أن حكومته تتطلع إلى العمل مع الحكومة الجديدة من أجل ''المساعدة في تحقيق الاستقرار والأمن والازدهار لجميع العراقيين''. وفي ١٤ أيار/مايو، هنأت جمهورية إيران الإسلامية دولة العراق وحكومته على إجراء انتخابات ناجحة في جو آمن، معتبرة إياها استمرارا لانتصار البلد على الإرهاب. وأبرز البيان اعتزام جمهورية إيران الإسلامية مواصلة توطيد العلاقات الودية بين البلدين. وفي اليوم نفسه، هنأ الأمين العام لجامعة الدول العربية، أحمد أبو الغيط، حكومة العراق وشعبه على إجراء الانتخابات البرلمانية بنجاح. وفي ١٥ أيار/مايو، هنأ أمير دولة الكويت، الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، رئيس العراق ورئيس الوزراء العراقي على نجاح الانتخابات.

٦ - وفي ١٩ أيار/مايو، أصدرت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات النتائج المؤقتة للانتخابات. ومن بين ٣٢٩ مقعدا برلمانيا، فاز تحالف سائرون على ٥٤ مقعدا، وتحالف الفتح على ٤٧ مقعدا،

وتحالف النصر على ٤٢ مقعدا، وائتلاف دولة القانون على ٢٥ مقعدا، والحزب الديمقراطي الكردستاني على ٢٥ مقعدا، وائتلاف الوطنية على ٢١ مقعدا، وتيار الحكمة الوطنية على ١٩ مقعدا، والاتحاد الوطني الكردستاني على ١٨ مقعدا، وتحالف القرار العراقي على ١٤ مقعدا. ووزعت أيضا المقاعد التسعة المخصصة لعناصر الأقليات كما يلي: خمسة مقاعد للمسيحيين ومقعد واحد لكل من الأزيديين والشبك والصابئة المندائيين والأكراد الفيليين. وانسجاما مع مقتضيات الدستور فيما يتعلق بتمثيل المرأة في البرلمان، حصلت النساء المرشحات على ٨٤ مقعدا، أي ٢٥,٥ في المائة من المجموع.

٧ - وأدى إعلان النتائج المؤقتة إلى انطلاق الإجراءات الرسمية المتعلقة بالشكاوى والبت فيها. فقد تلقت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ١ ٤٣٨ شكوى، من ضمنها ٢٧ تتصل بالتصويت خارج البلد و ١٣٩ بالتصويت الخاص. وحددت اللجنة ٣٣ شكوى لتحقق فيها تحقيقا كاملا، ثم قررت عقب ذلك إلغاء نتائج ٧٦٨ مركز اقتراع في محافظات الأنبار وبغداد ودهوك وديالى وأربيل ونينوى وصلاح الدين والسليمانية. واختُتمت إجراءات الطعن في قرارات المفوضية في ٣١ أيار/مايو. وسجلت المفوضية ١ ٨٨٢ طعنا جرى فيما بعد إحالتها إلى الهيئة القضائية للانتخابات، التي انعقدت للبت في جميع الطعون قبل تصديق المحكمة الاتحادية العليا على النتائج.

٨ - وطعنت الأحزاب التي يقودها التركمان والعرب في محافظة كركوك في النتائج المتعلقة بالمحافظة، بدعوى التلاعب بالأجهزة الإلكترونية لعدّ الأصوات. ونُظمت مظاهرات واعتصامات في مدينة كركوك وحولها، ولا سيما حول مخزن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، حيث طالب المئات من المتظاهرين بإعادة عدّ الأصوات. وفي محافظة الأنبار، طالب ائتلاف الوطنية وتحالف القرار العراقي بإلغاء الأصوات المشروطة للنازحين بسبب التزوير المزعوم. وفي إقليم كردستان، في ١٣ أيار/مايو، أعلنت حركة التغيير والاتحاد الإسلامي الكردستاني والجماعة الإسلامية الكردستانية والحزب الشيوعي الكردستاني وحركة الجيل الجديد والتحالف من أجل الديمقراطية والعدالة بصورة مشتركة عن رفض النتائج وطلبت إعادة الانتخابات في إقليم كردستان والمناطق التي هي محط نزاع، داعية المفوضية إلى التحقيق في ادعاءات التزوير.

٩ - وطعن عدة من الأحزاب السياسية والمرشحين أيضا في نتائج الانتخابات مباشرة عن طريق مجلس النواب (البرلمان)، خارج إطار الإجراءات القانونية لتقديم الشكاوى. وعقب طلبٍ قدمه ٨١ برلمانيا، عقد رئيس مجلس النواب جلسة استثنائية في ١٩ أيار/مايو لمناقشة المخالفات المزعومة التي شابت التصويت ونُسبت إلى أداء المفوضية العليا المستقلة وتعطل الأجهزة الإلكترونية. وفي ٢٨ أيار/مايو، اعتمد المجلس قرارا يدعو إلى إعادة عدّ الأصوات يدويا بالنسبة إلى ما لا يقل عن ١٠ في المائة من جميع صناديق الاقتراع، وأشار إلى أنه ربما يلزم إجراء إعادة عدّ كاملة إذا ما اكتشف وجود تفاوت كبير مقارنة بالنتائج السابقة. ودعا المجلس كذلك إلى إلغاء نتائج تصويت الخارج ونتائج تصويت النازحين في جميع المحافظات باستثناء محافظتي نينوى والأنبار.

١٠ - واجتمع الرئيس بنواب الرئيس في ٢٩ أيار/مايو لمناقشة قرار مجلس النواب، ثم أصدر لاحقا بيانا يدعو جميع الأحزاب إلى اتباع الإجراءات القانونية الصحيحة فيما يتعلق بالشكاوى والطعون. وفي اليوم التالي، وجه رسالة إلى المحكمة الاتحادية العليا يلتمس فيها إصدار فتوى بشأن دستورية قرار المجلس. وأصدر فيما بعد بيانا قال فيه إن المجلس لا يملك سلطة المطالبة بالإلغاء الكلي أو الجزئي لنتائج الانتخابات.

١١ - وخلال اجتماع استثنائي عقد في ٢٤ أيار/مايو، قرر مجلس الوزراء تشكيل لجنة تحقيق، برئاسة مدير ديوان الرقابة المالية الاتحادية، للنظر في جميع الوثائق المتعلقة بالعملية الانتخابية وتقديم توصيات إلى المجلس الأعلى للقضاء، والمحكمة الاتحادية العليا والهيئة القضائية للانتخابات. وفي ٥ حزيران/يونيه، وافق مجلس الوزراء على تقرير لجنة التحقيق، الذي أوصت فيه اللجنة بفرز الأصوات وإعادة إحصائها يدويا فيما لا يقل عن ٥ في المائة من جميع مراكز الاقتراع من أجل التحقق من النتائج ومضاهاة بعضها ببعض، وإلغاء نتائج التصويت خارج البلد وبعض نتائج مراكز اقتراع النازحين في محافظتي الأنبار ونينوى. وأوصت اللجنة أيضا بالملاحقة القضائية للمتورطين في الخروقات الانتخابية. كما أوصت بعدم استعمال الأجهزة الإلكترونية لعدّ الأصوات وفرزها في العمليات الانتخابية المقبلة وتعديل قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بما يكفل اضطلاع القضاة بالإشراف على العمليات الانتخابية المقبلة وتدبيرها.

١٢ - وفي ٦ حزيران/يونيه، اعتمد مجلس النواب تعديلا لقانون انتخابات مجلس النواب، يقتضي من المفوضية العليا المستقلة للانتخابات القيام بإعادة عدّ كاملة للأصوات المدلى بها تحت إشراف قضاة يعينهم المجلس الأعلى للقضاء وبحضور ممثلي الأحزاب السياسية، ويعلق مؤقتا عمل مجلس المفوضين. ويلغي التعديل نتائج التصويت خارج البلد والتصويت الخاص (أي قوات الأمن والسجناء) في إقليم كردستان، فضلا عن نتائج تصويت النازحين في محافظات الأنبار وصلاح الدين ونينوى وديالى.

١٣ - وفي ١٠ حزيران/يونيه، أعلن مجلس القضاء الأعلى أن تسعة قضاة عينوا محل مجلس المفوضين إلى حين استكمال عملية إعادة عدّ الأصوات، إضافة إلى القضاة التسعة عشر الذين سيحلون محل المديرين العامين للمكاتب الانتخابية في المحافظات. وعُلق عمل الهيئة القضائية للانتخابات المتعلق بالطعون والشكاوى لحين الانتهاء من عملية إعادة العدّ وتقديم الطعون الجديدة.

١٤ - وفي اليوم نفسه، أوقع حريق أضرارا بمخازن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في منطقة الرصافة في بغداد، وكانت تتضمن الأجهزة الإلكترونية لعدّ الأصوات وأدوات التحقق من الناخبين التي استعملت في الانتخابات البرلمانية. وذكرت لجنة التحقيق التي أنشأتها وزارة الداخلية فيما بعد أن الحريق كان متعمدا، وأضافت أن أربعة أشخاص يشتبه في أن لهم صلة به قد ألقي القبض عليهم.

١٥ - وفي ١٣ حزيران/يونيه، أعلنت المحكمة الاتحادية العليا أنها قررت ألا تبت في العرائض المطالبة بتعليق تنفيذ القانون المعدل، قائلة إنه ليس بوسعها البت في تلك الطلبات قبل صدور حكم نهائي بشأن دستورية التعديل. وفي ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٨، قضت المحكمة في دستورية القانون المعدل، فذكرت أنه منسجم مع الدستور، لكنها رأت أن الحكم بإلغاء نتائج التصويت خارج البلد والتصويت الخاص (أي قوات الأمن) في إقليم كردستان، فضلا عن نتائج التصويت المشروط للسجناء والنازحين في محافظات الأنبار وصلاح الدين ونينوى وديالى يتعارض والدستورَ ويحرم الناخبين حقوقهم.

باء - العلاقات بين بغداد وإربيل

١٦ - توقفت أثناء الحملات الانتخابية وفي الفترة الموالية للانتخابات المناقشات بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان بشأن المسائل غير المحسومة، بما فيها إدارة النفط والغاز وإيراداتهما، والحدود الداخلية المتنازع بشأنها ووضع محافظة كركوك. وفي ٢٢ أيار/مايو، وصل إلى بغداد وفدان منفصلان يمثلان الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني لمناقشة تشكيل الحكومة الاتحادية المقبلة مع القادة العراقيين. وعقد الوفدان اجتماعات منفصلة مع رئيس الوزراء، ونائب الرئيس (السيد المالكي)،

والزعماء الحزبيين مقتدى الصدر، وهادي الأميري، وعمار الحكيم. وفي اليوم التالي، ٢٣ أيار/مايو، عقد الرئيس اجتماعا مع كلا الوفدين لمناقشة تشكيل الحكومة. وفي ٢٢ أيار/مايو أيضا، توجه إلى بغداد رئيس حركة الجيل الجديد، شاسوار عبد الواحد قادر، حيث اجتمع بمقتدى الصدر لمناقشة برنامج سياسي على أساس غير طائفي. وزار رئيس التحالف من أجل الديمقراطية والعدالة، برهم صالح، بغداد في ٥ حزيران/يونيه، للاجتماع برئيس الوزراء، ونائب الرئيس (السيد علاوي)، والسيد الأميري لمناقشة عملية تشكيل الحكومة.

١٧ - وبرزت الخلافات بين الأحزاب الرئيسة في منطقة كردستان بشكل أوضح في أعقاب إعلان النتائج المؤقتة للانتخابات. فعقب نداءات حركة التغيير وحركة الجيل الجديد والاتحاد الإسلامي الكردستاني والجماعة الإسلامية الكردستانية والحزب الشيوعي الكردستاني والتحالف من أجل الديمقراطية والعدالة من أجل إلغاء نتائج الانتخابات وإعادة إجرائها، أكد رئيس وزراء إقليم كردستان، نيجيرفان بارزاني، في ١٦ أيار/مايو، علنا على أهمية الوحدة الكردية في فترة ما بعد الانتخابات، وأهاب بالمفوضية العليا المستقلة للانتخابات أيضا بأن تحقق في الادعاءات. ودعا الاتحاد الوطني الكردستاني، أيضا، إلى توحيد الموقف الكردي العراقي في المحادثات بشأن تشكيل الحكومة الاتحادية الجديدة.

١٨ - وفي رسالة موجهة إلى برلمان إقليم كردستان، في ٧ أيار/مايو، اقترح رئيس وزراء إقليم كردستان إجراء الانتخابات البرلمانية للإقليم في ٣٠ أيلول/سبتمبر. ثم أوضح لاحقا أن الحزب الديمقراطي الكردستاني مستعد لإجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية بالتزامن، انسجاما مع قانون رئاسة إقليم كردستان الصادر لعام ٢٠٠٥. وظل وضع الدور الرئاسي لإقليم كردستان غير واضح بعد استقالة رئيس حكومة إقليم كردستان مسعود بارزاني في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. وعلى ضوء الشواغل التي أثيرت في إقليم كردستان بشأن إجراء انتخابات مجلس النواب، قررت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والاستفتاء في إقليم كردستان بالإجماع، في ٢٤ أيار/مايو، أن يتم عدّ الأصوات في انتخابات الإقليم يدويا.

١٩ - وفي ٦ أيار/مايو، أعلنت المحكمة الاتحادية العليا أنها، بناء على طلب من حكومة إقليم كردستان، أجلت حتى ٣ حزيران/يونيه جلسةَ الاستماع بشأن مشروعية تصدير النفط بشكل مستقل من جانب وزارة الموارد الطبيعية في إقليم كردستان. وفي ٣ حزيران/يونيه، أعلنت المحكمة بأن جلسة الاستماع قد أجلت.

جيم - الأمن

٢٠ - واصلت قوات الأمن العراقية عملياتها من أجل القضاء على العناصر المتبقية من تنظيم الدولة الإسلامية في محافظة الأنبار وفي أقضية تلعفر وبعاج وسنجار في محافظة نينوى. وعلى الرغم من ذلك، استمرت الهجمات غير المتناظرة في محافظات نينوى وصلاح الدين وكركوك وديالى والأنبار وبغداد، حيث استهدف تنظيم الدولة الإسلامية قوات الأمن والزعماء الأهليين، وقام أيضا بتدمير المزارع والمباني السكنية. وفي ١٦ أيار/مايو، قام مفجر انتحاري تابع لتنظيم الدولة الإسلامية بتفجير سترته المتفجرة أثناء جنازة في منطقة الطارمية بمحافظة بغداد، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ٧ مدنيين وجرح ٢٥ آخرين. وحسب تقرير رسمي، كان المفجر الانتحاري صبيا عمره تسع سنوات. وأعلن التنظيم مسؤوليته عن تنفيذ هجوم انتحاري في ٢٣ أيار/مايو قُتل فيه ١٣ شخصا وجرح ٢٥ آخرون في متنزه

الصـــقلاوية ببغداد. وفي ٨ حزيران/يونيه، أفادت تقارير بأن انفجارا في مدينة كركوك أدى إلى مقتل شخصين وجرح ١٤ آخرين.

٢١ - وعلى الرغم من أن تنظيم الدولة الإسـلامية أصـدر بيانا في ٢٢ نيسـان/أبريل أعرب فيه عن اعتزامه تعطيل الانتخابات، فإن التصـويت تم بدون حوادث أمنية كبيرة. وبعد إغلاق مراكز الاقتراع، وجه رئيس الوزراء ووزير الداخلية، قاسـم الأعرجي، شـكرهما لقوات الأمن على نجاحها في تأمين الانتخابات. وسـجل وقوع ما مجموعه ٥٥ حادثا أمنيا في يوم الانتخابات، اعتُبر أن ٣٥ منها ذا صـلة مباشـرة بالانتخابات. وشملت تلك الحوادث تفجير أجهزة متفجرة يدوية الصـنع، وهجمات على مراكز الاقتراع بواسطة قذائف الهاون أو الصواريخ، وإطلاق النار بواسطة أسلحة صغيرة واشتباكات بين قوات الأمن العراقية ومسلحين مجهولين. وقتل في هذه الحوادث ثلاثة مدنيين وجرح خمسة آخرون كما جرح فيها ثلاثة من أفراد الشـرطة. ووقع أهم الحوادث في محافظات ديالى وكركوك وصـلاح الدين، بما في ذلك قيام مقاتلي تنظيم الدولة الإسـلامية بقصـف ثلاثة من مراكز الاقتراع في ناحية أبي صـيدا في محافظة ديالى، مما أدى إلى إصـابة أربعة مواطنين. واسـتمرت أعمال العنف بشـكل متقطع في جميع أنحاء البلد بعد الانتخابات. وفي ٢٥ أيار/مايو، تعرض مكتب الحزب الشـيوعي العراقي في حي الكرادة ببغداد لهجوم شنه مهاجمون مجهولو الهوية بواسطة جهازين متفجرين، دون وقوع أي ضحايا.

٢٢ - وفي وقت متأخر من مساء يوم ٦ حزيران/يونيه، انفجر مرفق غير قانوني لتخزين الذخيرة في أحد الأحياء المكتظة بالسـكان في مدينة الصـدر ببغداد، وأشـارت التقارير إلى مقتل تسـعة أشـخاص وجرح ١٩ آخرين. وأصدر رئيس الوزراء تعليماته إلى وزارة الداخلية للتحقيق في الحادث، مشيرا إلى أمر تنفيذي صـادر في عام ٢٠١٧ يوجه تعليمات لقوات الأمن بمصادرة الأسلحة والذخائر المخزونة من قبل كيانات أخرى غير قوات الأمن. وأعلن مقتدى الصـدر عن تشكيل لجنة مستقلة للتحقيق في الحادث الذي كان بعضٌ عزا مسؤوليتَه إلى جماعة مسلحة منتسبة إلى الصدر.

٢٣ - وأعلنت الأركان العامة للقوات المسـلحة التركية أن تركيا تواصـل القيام بعمليات عسـكرية ضـد أهداف حزب العمال الكردسـتاني بالقرب من الحدود التركية العراقية شمالَ العراق، بما في ذلك في الفترة ما بين ١٧ و ٢٥ أيار/مايو والفترة ما بين ١ و ١٦ حزيران/يونيه. وفي أيار/مايو وحزيران/يونيه، نفذت تركيا أيضـا عمليات برية محدودة في منطقة هاكورك شمالَ محافظة إربيل. وفي ٣ حزيران/يونيه، أصـدر ممثلون عن الاتحاد الوطني الكردستاني، وحركة التغيير، وعدة أحزاب سـياسـية كردية بيانا تضـمن احتجاجا على العمليات العسكرية التركية المبلغ عنها في قضاء سيداكان الفرعي في محافظة إربيل. ودعوا حكومـة الإقليم والحكومـة الاتحـاديـة إلى ''منع وقوع المزيـد من عمليـات التوغـل التركي''. وفي ٥ حزيران/يونيه، أكد رئيس الوزراء العراقي، أثناء مؤتمره الصـحفي الأسـبوعي، أن هناك وجودا عسـكريا تركيا متواضعا في شمال العراق، ودعا تركيا إلى احترام سيادة العراق. وفي ١٢ حزيران/يونيه، أكد أن العراق يتابع عن كثب تقارير العمليات العسكرية التركية بالقرب من جبل قنديل.

٢٤ - وفي ١٦ أيار/مايو، أكد رئيس الوزراء العبادي أن القوات الجوية العراقية نفذت غارات جوية ضد أهداف تابعة لتنظيم الدولة الإسلامية في الجمهورية العربية السورية، بالتنسيق مع حكومة ذلك البلد. وفي ٣٠ أيار/مايو، أعلن أنها نفذت غارة جوية أخرى ضـد هدف تابع لتنظيم الدولة الإسـلامية في الجمهورية العربية السـورية، وأكد أن بلده إنما يركز على القضـاء على الإرهاب على الحدود العراقية - السورية، لا السعيُ إلى التدخل في الشؤون الداخلية للجمهورية العربية السورية.

٢٥ - وفي ١٨ حزيران/يونيه، ذكرت لجنة الحشد الشعبي أن غارة جوية في ١٧ حزيران/يونيه موجهة ضد وحدات قوات الحشد الشعبي على الجانب السوري من منطقة الحدود مع العراق أسفرت عن وقوع العديد من الضحايا. ودعت اللجنة الولايات المتحدة إلى إصدار توضيح بشأن الحادث. وفي اليوم نفسه، أصدرت قيادة العمليات المشتركة العراقية بيانا أشارت فيه إلى أن أفراد قوات الأمن العراقية، من ضمنهم مقاتلون تابعون لقوات الحشد الشعبي، أصيبوا في غارة جوية. وأشارت قيادة العمليات المشتركة إلى أنه في حين لا تنتسب ''الوحدات العاملة داخل سوريا'' لقوات الأمن العراقية، فسيجري فتح تحقيق في ''الكيانات'' المسؤولة عن فقدان أرواح ''الشباب العراقي''. وأصدر التحالف الدولي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية بيانا ذكر فيه أنه على علم بالتقارير المتعلقة بغارة وقعت بالقرب من أبو كمال وأدت إلى مقتل وجرح عدة من أفراد قوة مجهولة في ١٧ حزيران/يونيه، وأنه لم تقع في تلك المنطقة في الوقت المعني أي غارات لا من جانب الولايات المتحدة ولا من جانب قوات التحالف. وفي اليوم التالي، أصدرت وزارة الشؤون الخارجية العراقية بيانا رفضت فيه وأدانت العمليات الجوية التي تستهدف القوات الموجودة في ''مناطق قتال تنظيم الدولة الإسلامية''، سواء في العراق أم في الجمهورية العربية السورية أم في أي مكان آخر. وشددت الوزارة أيضا على أهمية التنسيق الدائم والدقيق بين التحالف الدولي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية وبين القوات التي تواجه التنظيمات الإرهابية في الميدان.

دال - التطورات الإقليمية والدولية

٢٦ - في ١٥ أيار/مايو، وافق مجلس النواب العراقي على اتفاق تعاون بين حكومتي العراق والجمهورية العربية السورية. وفي ٢٩ أيار/مايو، توجه مقتدى الصدر إلى الكويت، حيث استقبله أمير دولة الكويت.

٢٧ - وفي أعقاب الانتخابات، اجتمع رئيس مجلس النواب في ١٣ أيار/مايو بالمبعوث الرئاسي الخاص للولايات المتحدة للتحالف العالمي من أجل القضاء على تنظيم الدولة الإسلامية، بريت ماكغورك، لمناقشة التطورات السياسية والأمنية في العراق وفي المنطقة. ثم توجه السيد ماكغورك إلى أربيل للاجتماع برئيس وزراء إقليم كردستان. كما واصلت الفاعلون السياسيون الرئيسيون الاجتماع بممثلي جمهورية إيران الإسلامية وتركيا والشركاء الإقليميين والدوليين الآخرين، لمناقشة الانتخابات وتشكيل حكومة جديدة. وفي ١٧ أيار/مايو، ناقش رئيس الوزراء في مكالمة هاتفية مع نظيره التركي، بن علي يلدريم، تعميق العلاقات الثنائية بين العراق وتركيا والتعاون الإقليمي. وأكد رئيس الوزراء التركي مصلحة تركيا في استقرار العراق وازدهار شعبه.

٢٨ - وفي ٣ حزيران/يونيه، قدم وزير الموارد المائية محسن الشمري تقريرا إلى مجلس النواب يوصي بتوجيه طلب إلى حكومة تركيا يقضي بتأخير ملء سد إليسو الواقع في أعالي نهر دجلة، الذي يعاني من نقص حاد في المياه. وفي اليوم السابق، كان نائب الرئيس (السيد المالكي) قد دعا حكومة تركيا إلى العمل عن كثب مع العراق بشأن المسألة. وفي ٤ حزيران/يونيه، أعلن نائب رئيس مجلس النواب همام حمودي، أن المجلس سيطلب من الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا إرجاء ملء الخزان لمدة ثلاثة أشهر. وفي ٦ حزيران/يونيه، أكد رئيس الوزراء أن الحوار مع تركيا مستمر، وأكد أيضا أن مياه الشرب ستظل متوفرة بكميات كافية. وفي ٧ حزيران/يونيه، أعلن سفير تركيا لدى العراق، فاتح يلديز، في مؤتمر صحفي عقد في بغداد أن حكومة بلده وافقت على تأخير ملء السد حتى ١ تموز/يوليه مراعاة لاحتياجات العراق.

ثالثا – آخر المستجدات بشأن أنشطة البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري

ألف – الأنشطة السياسية

٢٩ – واصل ممثلي الخاص للعراق ونائبة ممثلي الخاص للشؤون السياسية والمساعدة الانتخابية العمل مع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وممثلي الأحزاب السياسية، والمسؤولين الحكوميين، والبرلمانيين، والهيئات النسائية، والمجتمع المدني والقيادات الدينية والمجتمعية. وفي يوم الانتخابات، قام ممثلي الخاص، وكذا نائبتا ممثلي الخاص للشؤون السياسية والمساعدة الانتخابية وللشؤون الإنسانية بزيارة مراكز الاقتراع في الفلوجة وكركوك وإربيل، بما في ذلك مخيمات النازحين والمجتمعات المحلية الأخرى، لمعاينة سير العملية الانتخابية. وفي بياني المؤرخ ١٣ أيار/مايو، هنأتُ شعب العراق على إجراء الانتخابات البرلمانية وأشدت بالجهود الدؤوبة التي بذلها موظفو الانتخابات والمسؤولون الحزبيون وقوات الأمن على الجو السلمي الذي غلب على سير الانتخابات وما طبعها من نظام.

٣٠ – وفي أعقاب الانتخابات، أعرب عدة زعماء سياسيين وأحزاب سياسية، ولا سيما في محافظات إربيل وكركوك والسليمانية، للبعثة عن شواغل بشأن مزاعم التزوير الانتخابي. ودعا ممثلي الخاص المفوضية العليا المستقلة للانتخابات إلى التدخل بشكل عاجل وجاد لمعالجة جميع الشكاوى، بما في ذلك، عند الاقتضاء، النظر في إجراء إعادة عدّ يدوية جزئية في مواقع بعينها، ولا سيما في محافظة كركوك. ودعا إلى أن تتخذ هذه التدابير في جو من الشفافية الكاملة وبمعاينة أصحاب المصلحة، من أجل تعزيز الثقة في العملية. وحث المفوضية على مواصلة ضمان سلامة جميع المواد والمعدات الانتخابية والتعاون الكامل مع الهيئة القضائية الانتخابية والالتزام بقراراتها. وفي الوقت نفسه، حث ممثلي الخاص الفاعلين السياسيين ومؤيديهم على التمسك بالسلام ريثما يتم البت في الطعون الانتخابية بواسطة القنوات القانونية الرسمية.

٣١ – وفي ١١ و ١٢ حزيران/يونيه على التوالي، اجتمع ممثلي الخاص ونائبة ممثلي الخاص للشؤون السياسية والمساعدة الانتخابية برئيس مجلس القضاء الأعلى، فائق زيدان، والقضاة التسعة المعينين لأداء مهام المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لمناقشة الأعمال التحضيرية لإعادة الفرز على النحو المنصوص عليه في تعديل قانون الانتخابات لمجلس النواب الصادر في ٦ حزيران/يونيه. وشدد جميع المحاورين على ضرورة دعم الأمم المتحدة القوي لعملية إعادة فرز الأصوات.

٣٢ – وفي إطار ميثاق الشرف الانتخابي الذي جرى وضعه بوساطة من الأمم المتحدة، واصلت نائبة ممثلي الخاص للشؤون السياسية والمساعدة الانتخابية عقد اجتماعات مع الأحزاب السياسية والشخصيات السياسية الرئيسية في بغداد وأربيل، بحضور ممثلي المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ووحدة أمن الانتخابات في وزارة الداخلية، لمناقشة الشواغل المتعلقة بسير الانتخابات. وأكد كل من ممثلي الخاص ونائبة ممثلي الخاص استعداد الأمم المتحدة لإسداء المشورة والخبرة دعما لأي أنشطة أو تدابير يتعين اتخاذها للإبقاء على الثقة في العملية الانتخابية.

٣٣ – وفي إطار مرحلة ما بعد الانتخابات، التقى كل من ممثلي الخاص ونائبة ممثلي الخاص للشؤون السياسية والمساعدة الانتخابية أيضا بالعديد من القادة والفاعلين السياسيين، بمن فيهم النساء والأقليات. وحثّا محاوريهما على إعطاء الأولوية للحوار غير الطائفي الشامل للجميع، وكفالة الإسراع بتشكيل حكومة وطنية تمثيلية جديدة تجسد إرادة الشعب وتقوم على مبادئ الوطنية والمواطنة والمساواة في الحقوق. وحثّا القادة السياسيين على ضمان المشاركة الكاملة للمرأة في تشكيل الحكومة المقبلة، وتمثيلها على أعلى

المستويات في الهياكل السياسية وهياكل صنع القرار. وفي إطار جهود الدعوة التي تبذلها البعثة من أجل تعزيز مشاركة المرأة وتمثيلها على نحو فعال في العمليات السياسية وعمليات صنع القرار، أعلنت نائبة ممثلي الخاص للشؤون السياسية والمساعدة الانتخابية عن حملة تحت وسمة (#WhyNot (#Shakobeha تعرض أشرطة قصيرة تعرّف بناشطات ناجحات في الحقل السياسي، وكذا برجال يناصرون مشاركة المرأة في العمليات السياسية.

٣٤ - وعلى الرغم من أن المفاوضات الرامية إلى التشجيع على تطبيع العلاقات بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان عُلقت في جزء كبير منها على امتداد فترة الحملة الانتخابية، لم تزل البعثة تعمل مع الجهات الرئيسية ذات المصلحة. وثمة ضرورة لتجديد حوار الشراكة مع الحكومة الجديدة لمعالجة القضايا غير المحسومة، بما في ذلك إدارة النفط والغاز وعائداتهما، والحدود الداخلية المتنازع عليها، ووضع محافظة كركوك. وفي الوقت ذاته، تقوم البعثة بتنفيذ مجموعة من أنشطة التواصل مع جيل الشباب في إقليم كردستان لتعزيز التفاهم والتماس الآراء السياسية من المجتمعات المحلية على الصعيد الشعبي.

باء - المساعدة الانتخابية

٣٥ - في سياق التحضير للانتخابات البرلمانية، وبناء على طلب من المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، قدمت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعما انتخابيا إضافيا بالخبرة والموارد. وبالإضافة إلى الدعم التنفيذي والإداري الحالي، جرى إيفاد موظفين متخصصين للعناية بقضايا من ضمنها إدارة نتائج الانتخابات، وتكنولوجيا المعلومات، وإدارة قواعد البيانات، والتنسيق الميداني، والإجراءات الانتخابية والتدريب، وتنسيق شؤون المراقبين، والتوعية العامة، والشكاوى الانتخابية. وقدمت البعثة الدعم للمفوضية في مناقشاتها مع شركتي توريد اللوازم التكنولوجية المتعلقة بالانتخابات لمعالجة المسائل المتصلة بالتكامل بين الأجهزة المورّدة، وعاينت خمس عمليات محاكاة قامت بها المفوضية والباعة. كما قدمت البعثة إرشادات خطية للمفوضية، بما في ذلك عن مشاركة النازحين، والتكنولوجيات الانتخابية، وإدارة التوقعات خلال الإعلان عن النتائج.

٣٦ - ويسرت البعثة توقيع نحو ٣٠ طرفا على ميثاق الشرف الانتخابي، ثم عقدت اجتماعات أسبوعية للجنة المتابعة في بغداد طوال الحملة الانتخابية وفي الفترة الموالية للانتخابات، لمعالجة الخروقات التي شابت الحملات الانتخابية وضمان التقيد بأحكام الميثاق. وكان الميثاق آلية مفيدة لدعوة الأحزاب السياسية إلى الانعقاد لمناقشة العملية الانتخابية بشكل جماعي، حيث دعا معظم القادة السياسيين مرشحيهم إلى احترام أحكامه. وبناء على طلب من الأحزاب السياسية الكردية، أنشأت البعثة ميثاقا ولجنة للمتابعة مماثلين في أربيل خاصين بها.

٣٧ - وفي يوم الانتخابات، قامت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري بإيفاد ٢٦ فريقا من المراقبين الانتخابيين، زاروا أكثر من ٢٠٠ مركز اقتراع، بما فيها مراكز الاقتراع العادية ومراكز الاقتراع الخاصة بالنازحين في محافظات بغداد والبصرة وكركوك وإربيل ودهوك والسليمانية. وقدموا معلومات مستكملة ضافية دورية، استعملت في تقارير وحدة الإبلاغ المخصصة التابعة للأمم المتحدة.

جيم – التطورات والأنشطة في مجال حقوق الإنسان وسيادة القانون

٣٨ – لقد ظلت ظروف النزاع المسلح والإرهاب وأعمال العنف توقع خسائر فادحة في صفوف المدنيين. فقد زاد عدد الضحايا من المدنيين في أيار/مايو، بالمقارنة مع نيسان/أبريل، حيث قُتل ٩٥ من المدنيين وأصيب ١٦٣ آخرون، وسقط معظم الضحايا في تفجيرين انتحاريين لتنظيم الدولة الإسلامية وسط جموع من الناس، نفذ أحدهما طفل عمره ٩ سنوات بينما نفذ الآخر شاب يتراوح عمره بين ١٥ و ١٦ عاما. وتبقى هذه الأعداد مع ذلك أقل بكثير مما كان عليه الحال في الشهر نفسه من عام ٢٠١٧. وفي النصف الأول من حزيران/يونيه، لم يقل عدد الضحايا من المدنيين عن ٣١ قتيلا و ٩٢ جريحا. ومن بين هؤلاء قتيلان و ٥٠ جريحا سقطوا في هجومين بأجهزة متفجرة يدوية الصنع في مناطق مأهولة بالسكان المدنيين في وسط مدينة كركوك، وفي مركز قضاء الخالص بمحافظة ديالى. وهذا الاتجاه العام، أي الانخفاض النسبي في أعداد الضحايا من المدنيين، متواصل منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، بالتزامن مع تراجع الأعمال العدائية بين قوات الأمن العراقية وتنظيم الدولة الإسلامية.

٣٩ – ولا يزال السبب الرئيسي لسقوط الضحايا في صفوف المدنيين هو استخدام تنظيم الدولة الإسلامية للأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، حيث تشكل هذه الأجهزة خطرا شديدا على المدنيين في محافظات بغداد وديالى ونينوى وكركوك والأنبار. ومن الأساليب الأخرى التي لجأت إليها هذه الجماعة الإرهابية استهدافُ المسعِفين الذين يُهرعون لمساعدة الضحايا، وارتكابُ أعمال القتل والاختطاف عند نقاط تفتيش وهمية، وشنُّ هجمات منسقة على القرى النائية، وقصفُ مراكز الاقتراع في فترة الانتخابات.

٤٠ – وفي ٣ حزيران/يونيه، أفادت المديرية العامة لشؤون الأيزيدية التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون الدينية في حكومة إقليم كردستان أن مَن اختطفهم تنظيم الدولة الإسلامية من الأيزيديين منذ آب/أغسطس ٢٠١٤، وعددُهم ٦ ٤١٧ شخصا (٣ ٥٤٨ من الإناث و ٢ ٨٦٩ من الذكور)، لم يُحرر منهم أو يتمكن من الهرب سوى عدد أقل من النصف. وفي اليوم نفسه، أفادت المديرية أن ما مجموعه ٣ ١١٧ من الأيزيديين (١ ٤٥٢ من الإناث و ١ ٦٦٥ من الذكور) لا يزالون في قبضة التنظيم أو في عداد المفقودين.

٤١ – وواصلت المحاكم العراقية إصدار أحكام الإعدام في قضايا الجرائم المتصلة بالإرهاب. فحتى هذا اليوم من عام ٢٠١٨، أعلن مجلس القضاء الأعلى صدور ٤١ من عقوبات الإعدام في حق مرتكبي الجرائم المتصلة بالإرهاب، منهم ٢٤ امرأة، ٢٣ منهن أجنبيات (١٧ تركية و ٣ قيرغيزيات وأَذَرَبيَّتان وألمانيةٌ). وفي ١٦ نيسان/أبريل، أعلنت وزارة العدل أن ١٣ حكما بالإعدام قد نُفذت في عام ٢٠١٨، منها ١١ إعداما عن جرائم تتصل بالإرهاب. ولم تردَّ حكومة العراق على طلب قدمته البعثة للحصول على معلومات عن لوائح الاتهام والإدانات وأحكام الإعدام المتصلة بالإرهاب، وبشأن مكان وزمان تنفيذ كل حكم من تلك الأحكام.

٤٢ – وظلت جثث المدنيين تُستخرج من الأنقاض في الموصل. وقد أمر رئيس الوزراء في ١٠ أيار/مايو بتشكيل لجنة للإشراف على استخراج الجثث. وأبلغت قوات الدفاع المدني البعثة بأن ٤ ١٦٠ جثة قد استُخرجت حتى الآن.

٤٣ – ولم يتوقف اكتشاف مقابر جماعية في المناطق التي كانت في السابق تحت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية. ففي ٢ نيسان/أبريل، اكتشفت في الموصل مقبرة جماعية تضم جثث ٥١ من أفراد قوات

الأمن العراقية. وفي ٦ نيسان/أبريل، اكتُشفت في الموصل أيضا مقبرة جماعية وبها جثث ٢٢ من أفراد الأمن السابقين وموظفي المفوضية العليا المستقلة للانتخابات. وتفيد التقارير أن في المقبرتين الجماعيتين ضحايا لتنظيم الدولة الإسلامية. ومنذ حزيران/يونيه ٢٠١٤، سجلت البعثة اكتشاف ما لا يقل عن ١٢٤ من المقابر الجماعية، يُعتقد أنه يوجد في معظمها ضحايا لتنظيم الدولة الإسلامية (يتراوح عددهم بين ٣٧٩ ٦ و ٨٧٨ ١٢ ضحية، على نحو ما أبلغت به البعثة). وظلت البعثة تنادي أيضا بإخضاع المقابر الجماعية للحماية المناسبة بهدف جمع الأدلة وتأمينها وحفظها.

٤٤ - ولا تزال البعثة تعمل على تفعيل المساءلة في حق تنظيم الدولة الإسلامية. ففي إطار التحضير لإيفاد فريق تحقيق مستقل، عملا بقرار مجلس الأمن ٢٣٧٩ (٢٠١٧)، لدعم جهود العراق الرامية إلى محاسبة التنظيم على الجرائم التي ارتكبها في العراق، قدمت البعثة الدعم لوفد اجتمع مع النظراء المعنيين وقام بجمع المعلومات اللازمة للتحضير لبدء أنشطة الفريق في أرض الميدان. وفي ٣١ أيار/مايو، قمتُ بتعيين كريم خان مستشاراً خاصاً ورئيسا لفريق التحقيق.

٤٥ - لقد قامت فرقة العمل القُطرية للرصد والإبلاغ التي يشترك في رئاستها كل من البعثة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة بالتحقق من خمسة انتهاكات جسيمة ارتُكبت ضد الأطفال وأسفرت عن مقتل ١٠ فتيان وتشويه ٣ آخرين. وتسعى فرقة العمل إلى الاتفاق على خطة عمل مع الحكومة هدفُها منعُ وإنهاءُ تجنيدِ الأطفال واستخدامِهم. وبالإضافة إلى ذلك، يتقدم العمل الرامي إلى إنشاء فريق لأصدقاء الأطفال والنزاع المسلح لتمكين المجتمع الدولي في العراق من تحسين معالجته للمسائل ذات الصلة بهذا الموضوع في البلد.

٤٦ - ويبقى من الصعب الحصول على المعلومات المتعلقة بالعنف الجنسي بسبب الوصم والخوف من الانتقام. وعلى الرغم من هذه الصعوبات، فإن الفريق العامل التقني المعني بترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ في الأمور المتعلقة بالعنف الجنسي المتصل بالنزاع واصل بذل الجهود لتحليل اتجاهات وأنماط العنف الجنسي المتصل بالنزاع بهدف تعزيز تدابير التصدي والدعوة والمساءلة. وواصلت البعثة مباحثاتها مع الحكومة بشأن تنفيذ بيان عام ٢٠١٦ المشترك المتعلق بمنع العنف الجنسي المتصل بالنزاع والتصدي له، بما في ذلك ما يتعلق منه بالمساءلة عن جرائم العنف الجنسي. وعقد فريق التنسيق المعني بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) اجتماعا في بغداد في ٩ أيار/مايو واجتماعا آخر في إربيل في ١٥ و ١٦ أيار/مايو، واتفق على مرتكزات خطة العمل الوطنية الثانية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وأعد الصيغة النهائية للتقرير المتعلق بالخطة الأولى.

٤٧ - وأفادت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات أن الانتخابات البرلمانية شاركت فيها ٢٠٠٩ مرشحات. غير أن ملصقات المرشحات تعرضت في أثناء الحملات الانتخابية للإتلاف، ونُشرت على شبكة الإنترنت صور فوتوغرافية تُظهر ما يُزعم أنه مرشحات بملابس غير محتشمة. وانسحبت بعض المرشحات بعد تعرضهن للتهديد والتخويف. وأصدر ممثلي الخاص بيانا يدين فيه هذه التهديدات ويشجع النساء على مواصلة حملاتهن الانتخابية.

٤٨ - وفي ٢١ أيار/مايو، وبعد عدة أشهر من جهود الدعوة التي قادها صندوق الأمم المتحدة للسكان، وافق الأمين العام لمجلس الوزراء العراقي، مهدي العلاق، على مقترح لتعديل قانون الرعاية بتضمينه إشارة إلى خدمات إيواء الناجيات من العنف الجنساني بهدف إتاحة الأساس القانوني لإقامة أماكن الإيواء المذكورة.

٤٩ - وفي الفترة بين ١ و ٣ أيار/مايو، قامت بعثة مشتركة بين مكتب مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب بزيارة استطلاعية إلى العراق لتحديد الاحتياجات والأولويات في مجالات تنمية مهارات الشباب من خلال معاهد التدريب التقني والمهني، للمساعدة في الجهود الرامية إلى منع التطرف العنيف، ومكافحة تمويل الإرهاب، وإعداد استراتيجية وطنية شاملة لمكافحة الإرهاب، ومناهضة الخطابات الإرهابية من خلال أعمال التواصل الاستراتيجي. وجاءت الزيارة في إطار متابعة المشاورات التي جرت في أوائل آذار/مارس بين رئيسي المكتب والمديرية والسلطات العراقية. وعقد المشاركون في البعثة الاستطلاعية اجتماعات مع مسؤولي فريق الأمم المتحدة القطري ومع ممثلي الوزارات والوكالات الحكومية الرئيسية، والبعثات الدبلوماسية والمنظمات الدولية المعنية. ويقوم المكتب حاليا بإعداد مشاريع المذكرات المفاهيمية لمناقشتها مع السلطات العراقية والبعثة ومع من يعنيهم الأمر من مسؤولي فريق الأمم المتحدة القطري.

دال - المساعدة الإنسانية وتحقيق الاستقرار والتنمية

٥٠ - لا تزال الأزمة الإنسانية في العراق مستمرة على الرغم من عودة عدد من الأسر النازحة إلى مجتمعاتها المحلية. فبحلول نهاية أيار/مايو، كان أكثر من ٣,٨ ملايين عراقي قد عادوا إلى مناطقهم الأصلية، لكن لا يزال أكثر من ٢,١ مليون في عداد المشردين ويحتاجون إلى المساعدة الإنسانية. ولا تزال عملية العودة لم تستقر على حال، حيث التشريد متواصل إما بالتحاق نازحين جدد أو بنزوح مشردين. وقد تمكن الشركاء في تنفيذ خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٨، التي تهدف إلى تقديم الدعم في حالات الطوارئ إلى ٣,٤ ملايين من العراقيين من الفئة الأشد ضعفا، من إيصال شكل من أشكال المساعدة الإنسانية إلى مليون (٢٤ في المائة) من المستهدفين بالخطة بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس. غير أن تمويل الخطة لا يزال متدنيا: فمن أصل مبلغ ٥٦٩ مليون دولار المطلوب، لم يُدفع حتى حزيران/يونيه سوى ٢٥٣ مليون دولار (٤٥ في المائة) في شكل تبرعات من الجهات المانحة.

٥١ - وقام الشركاء في العمل الإنساني بالدعوة خلال الانتخابات البرلمانية إلى كفالة الحق في التصويت لجميع المواطنين العراقيين، بمن فيهم المشردون والعائدون. وقام مجتمع الهيئات الإنسانية في هذا الصدد بوضع عدة وثائق توجيهية باللغتين الإنكليزية والعربية للعاملين في المجال الإنساني تتعلق بأداء مهامهم الاعتيادية، كما أعد توصيات بشأن أفضل الممارسات قُدمت إلى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات عن طريق مكتب المساعدة الانتخابية التابع للبعثة، بهدف ضمان احترام المبادئ الإنسانية. ومع ذلك، سجلت مجموعة الحماية أكثر من ٦٤ حادثا يُشتبه أنها حوادث إخلال بالحماية المتصلة بالانتخابات، وعُرضت هذه الحالات على المفوضية لتحقق فيها. ومن دواعي القلق البالغ استمرار وجود عناصر مسلحة في بعض المخيمات في جميع أنحاء العراق وتقارير عن بعض اعتداءاتها على العاملين في تقديم المساعدة الإنسانية، وتقارير التحرش الجنسي بالنساء والفتيات التي يقوم به بعض تلك العناصر ممن يعتقد أن لهم ارتباطات بتنظيم الدولة الإسلامية،، وأعمال الاحتجاز وحالات الاختفاء، وأنشطة التجنيد داخل المخيمات، وتقييد حرية التنقل، والتهديد بالإعادة القسرية.

٥٢ - وتواصلت عمليات التخلص من أخطار المتفجرات في كل من الموصل والفلوجة. وقد عُثر أيضا في حي الخطونية بالموصل على عدة أماكن يُشتبه أن تنظيم الدولة الإسلامية يتخذ منها مصانع للأسلحة والذخيرة. وصودفت خلال أعمال إعادة بناء جسر في الفلوجة حالتان اشتُبه أن فيهما أخطارا من متفجرات،

الأمر الذي حدا بدائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام إلى إرسال فريق من أفرقة التخلص من الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع؛ وبعد أن أزال الفريق الأجهزة مصدر الخطر، عادت الأعمال إلى سيرها الطبيعي. وأُزيل من الموصل والفلوجة أكثر من ١٨ ٧٤٢ من مصادر خطر المتفجرات منذ مطلع عام ٢٠١٨، الأمر الذي خفف من الأخطار التي تعترض المدنيين العائدين ومكن من إصلاح البنى التحتية.

٥٣ - وفي إطار التصدي لمخاطر المتفجرات المشتبه في أنها منتشرة في قضاء الحويجة، أنشأت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام وجودا لها في كركوك. وبالنظر إلى أن الشرطة المحلية شديدةُ التعرض لأخطار المتفجرات، تقرر تنظيم دورة تدريبية للعاملين في النجدة بمحافظة كركوك في حزيران/يونيه للتخفيف من مخاطر الحوادث التي تنجم عن المتفجرات. وقد جرى تدريب ما مجموعه ٨٧ شرطيا حتى الآن. وفي أعقاب الجهود التي بذلها كل من حكومة العراق والمجتمع الدولي والدائرة، سجلت الحكومة منظمتين إضافيتين من المنظمات غير الحكومية التي تعمل في مكافحة الألغام، وستشرع هاتان المنظمتان في مباشرة عملهما فور اكتمال إجراءات اعتمادهما.

٥٤ - لقد واصل مرفق تمويل أنشطة تحقيق الاستقرار التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تيسيرَ عودة النازحين وإرساءَ الأسس اللازمة لإعادة الإعمار والإنعاش والحيلولة دون تجدد العنف والتطرف. فإن ثمة ٢ ٤٠٠ من المشاريع بين منجز وجار إنجازه ومقرر في المناطق المحررة في محافظات الأنبار ونينوى وصلاح الدين وديالى وكركوك. وأما مشروع تأهيل جامعة الموصل فقد بلغ مرحلة هامة، حيث افتُتح مبنى تثقيف المرأة، ومبنى العلوم، والإقامة الجامعية الخاصة بالإناث.

٥٥ - وقد بدأت أعمال إعادة بناء جسرين من الجسور الرئيسية في محافظة الأنبار، هما جسر فلسطين وجسر الطريق السريع الياباني. وهذا المشروع الذي تُقدر قيمته بمبلغ ١٨ مليون دولار، ستستفيد منه المحافظة برمتها، كما أنه سيسهل عودة النازحين وسيحسن التجارة والتبادل التجاري، وبخاصة بين العراق والأردن. وفي بلدات القائم وراوة وعنة الواقعة في منطقة غرب محافظة الأنبار المحررة من تنظيم الدولة الإسلامية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، بدأت أولى مشاريع تحقيق الاستقرار، منها مشروعان للكهرباء وأربع محطات لمعالجة المياه وثلاثة مشاريع لرفع الأنقاض. وأُدرج ٤١ مشروعاً في المرحلة الأولى، بينما لا تزال ١٠٩ مشاريع أخرى تنتظر التمويل اللازم.

٥٦ - وفي أعقاب مؤتمر الكويت الدولي لإعادة إعمار العراق الذي عُقد في شباط/فبراير، أعلن رئيس الوزراء في ٩ أيار/مايو ٢٠١٨ خطة التنمية الوطنية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢، وتشمل الخطة الأولويات المسطرة في إطار إعادة الإعمار والتنمية في العراق للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٧ وفي استراتيجية الحد من الفقر للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢.

٥٧ - وشرعت منظومة الأمم المتحدة في العراق في وضع إطار عمل جديد للأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، يشمل الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٤، لمواءمة تدخلات المنظمة مع أولويات الحكومة، مع التركيز على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وفي هذا الصدد، اعتمد فريق الأمم المتحدة القطري والمجموعة الإقليمية للدعم المتبادل خريطة الطريق ، وانطلقت مرحلة جمع البيانات ضمن التحليل القطري المشترك. وفي غضون ذلك، وقبل بدء العمل بالإطار الجديد، سيضطلع فريق الأمم المتحدة القطري بتدخلاته من خلال البرنامج القصير الأجل لتعافي العراق وبناء قدرته على الصمود.

٥٨ - وفي ١٧ أيار/مايو، شارك نائب ممثلي الخاص المعني بالتنمية والشؤون الإنسانية في المحادثة الهاتفية الجماعية التي يجريها كل أسبوعين كبار الموظفين بشأن مسائل الإعمار والتنمية في العراق. وتبادل المشاركون في المحادثة الهاتفية مستجدات الإصلاحات وخطط العمل مع مجلس النواب الجديد على قضايا إعادة الإعمار والإنعاش والتنمية، إضافة إلى مسألة استثمار القطاع الخاص في إعادة إعمار البلد. وتبادل المشاركون الآراء بشأن مرفق تمويل إعادة الإعمار والتنمية في العراق وكرروا أيضا التأكيد على أهمية إنشاء آلية للتنسيق يكون مقرها في بغداد بهدف تبادل المعلومات وتحقيق التوافق في آراء الشركاء بخصوص مبادرات إعادة الإعمار والإنعاش والتنمية.

٥٩ - وفي إطار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ، ولا سيما ما يتعلق منها بالهدف ٢ المتعلق بالقضاء التام على الجوع، قام برنامج الأغذية العالمي باستعراض استراتيجي لهدف القضاء على الجوع ابتغاء صياغة مجموعة من السياسات والتغييرات المؤسسية والاستثمارات الرامية إلى تحقيق هذا الهدف. وأجرى الاستعراض ممثلون للمؤسسات الحكومية المعنية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، تحت قيادة الأمين العام لمجلس الوزراء. وقُدمت نتائج الاستعراض في ١٠ أيار/مايو بحضور نائب ممثلي الخاص المعني بالتنمية والشؤون الإنسانية. وجاءت قائمة الأولويات المحددة مؤلفة من أهداف تحسين أدوات شبكة الأمان، وتعزيز الإنتاج الزراعي المستدام، ومعالجة سوء التغذية، وزيادة فرص العمل، لا سيما لفئة الشباب والنساء، وإصلاح سياسات التسويق والتجارة والتسعير.

٦٠ - وفي ٧ أيار/مايو، شارك ممثلي الخاص في المعتكف السنوي للتخطيط الذي نظمته في إربيل فرقة العمل المعنية بالقضايا الجنسانية المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة. وتهدف فرقة العمل إلى النهوض بتمكين المرأة على النحو المنصوص عليه في إعلان ومنهاج عمل بيجين، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وأهداف التنمية المستدامة. وحصر المشاركون في المعتكف أولويات فرقة العمل وخطة عملها السنوية للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. وسلط ممثلي الخاص الضوء على الأهمية الحاسمة لتشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وعلى الحاجة إلى مواصلة تقديم الدعم لضحايا تنظيم الدولة الإسلامية وإتاحة المزيد من الفرص للمرأة في المجالين السياسي والاقتصادي.

هاء - الأمن والقضايا التشغيلية

٦١ - واصلت الأمم المتحدة في العراق تنفيذ تدابير قوية للتخفيف من حدة المخاطر الأمنية، بهدف ضمان مستوى كاف من السلامة والأمن اللازمين لتنفيذ البرامج في بيئة معقدة. ويوجد ٨٨٦ موظفا دوليا و ١ ٧٩٨ موظفا وطنيا يعملون في سبعة مكاتب تابعة للأمم المتحدة في أنحاء مختلفة من البلد. وعلى الرغم من التحديات الكبرى التي تعترضها، واصلت الأمم المتحدة أنشطتها المتعلقة بحقوق الإنسان وأنشطتها السياسية والإنسانية والإنمائية، بالتنسيق الوثيق مع حكومة العراق. فقد ضاعفت إدارة شؤون السلامة والأمن من جهودها في رصد الأحداث والتطورات الأمنية والإبلاغ عنها في الفترة التي سبقت الانتخابات وفي أثناء الانتخابات.

٦٢ - وعملا برسالتي التي وجهتُها إلى رئيس مجلس الأمن في ١٧ أيار/مايو ٢٠١٨ (S/2018/479)، لا تزال البعثة ماضية في تنفيذ التوصيات التي أسفر عنها الاستعراض الخارجي المستقل. وقد عززت البعثة عملية الإبلاغ المنتظم عن تنفيذ الولاية المنوطة بها، مركزة في ذلك على الجهود التي تبذلها بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري في مجالات مواضيعية من قبيل المصالحة والانتخابات وحقوق الإنسان.

وتحسن العمل المشترك في مجالي التخطيط والإبلاغ بفضل استخدام آليات للتنسيق المواضيعي، من قبيل تلك المتعلقة بالمصالحة والمساواة بين الجنسين والتواصل الاستراتيجي، إضافة إلى فريق إدارة العمليات.

٦٣ - وتتخذ البعثة تدابير ترمي من خلالها إلى تحديد ما في هيكلها من فرص ممكنة لزيادة الكفاءة، تمشيا مع التوصيات التي أسفر عنها التقييم، على أن تقدم نتائج العملية، حسب الاقتضاء، إلى هيئات الميزانية المعنية في الأمم. وفي هذا السياق، تستعد البعثة حالياً لإجراء استعراض في أواخر حزيران/يونيه لمكتب التنسيق المتكامل للشؤون الإنمائية والإنسانية. وسيتيح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية خبراء يشاركون في التقييم. وستُقدم نتائج التقييم، إضافة إلى برنامج وطني لمتطوعي الأمم المتحدة، إلى هيئات الميزانية المعنية بهذه المسألة.

٦٤ - ويقوم فريق إدارة العمليات، الذي يرأسه حاليا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بقيادة وتنسيق الجهود المبذولة لتقديم الوثائق المطلوبة إلى لجنة الخدمة المدنية الدولية لإجراء استعراض لدورة الراحة والاستجمام في جميع مراكز العمل في العراق.

٦٥ - وستتولى إدارة شؤون السلامة والأمن قيادة الجزء الثاني من تقييم الهيكل الأمني في العراق، المقرر تنفيذه في الربع الثالث من عام ٢٠١٨. وسيشمل تعميق النظر في حماية المحيط الخارجي للمرافق وتدابير مراقبة الدخول إلى المرافق في كل من بغداد وإربيل وكركوك.

٦٦ - لقد قدم ممثلي الخاص استجابة لطلب مجلس الأمن المعبر عنه خلال الإحاطة التي أدلى بها أمام المجلس في ٣٠ أيار/مايو أولويات وأهداف البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري في الأجلين القصير والطويل، مبيناً كيفية توزيع العمل بين كيانات الأمم المتحدة. والمراد من تقديم هذه الأولويات والأهداف هو تعميق مناقشتها مع مجلس الأمن والحكومة بقصد المواءمة بين احتياجات البلد وما تقوم به الأمم المتحدة من أنشطة وأعمال.

٦٧ - وفي ١٤ حزيران/يونيه، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٤٢١ (٢٠١٨) الذي مدد بموجبه ولاية البعثة حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٩. ومن بين ما خُوِّل للبعثة أن تعطي الأولوية لتقديم المشورة والدعم والمساعدة إلى العراق، حكومةً وشعباً، بشأن تعزيز الحوار السياسي الشامل للجميع والنهوض بالمصالحة على المستوى الوطني وعلى صعيد المجتمعات المحلية، وأن تواصل تقديم المشورة والدعم والمساعدة إلى حكومة العراق والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات بشأن وضع الإجراءات اللازمة لإجراء الانتخابات والاستفتاءات. وتجدر الإشارة إلى أن الانتخابات البرلمانية في إقليم كردستان من المقرر إجراؤها في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، بينما من المقرر إجراء انتخابات المجالس المحلية على الصعيد الوطني في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

رابعا - ملاحظات

٦٨ - شكلت الانتخابات البرلمانية معلما بارزا باعتبارها الانتخابات الأولى التي تجري منذ هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية. وإنني أشيد بالروح الوطنية والتصميم اللذين أبداهما جميع العراقيين الذين شاركوا، وخصوصا منهم النازحون الذين صوتوا رغم الظروف الصعبة في بعض المناطق. كما أشيد بالالتزام والتيقظ اللذين تحلت بهما قوات الأمن العراقية في ضمان الجو السلمي الذي غلب على العملية الانتخابية والنظام الذي تميزت به. وأثني على المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لما بذلته من جهود من أجل إجراء العملية

الانتخابية ضـمن الجدول الزمني الذي يحدده الدستور، على الرغم من ضيق الآجال والتحديات التقنية والتنظيمية العديدة التي اعترضتها.

٦٩ - وأهنئ الأحزاب السياسية والمرشحين على المشاركة في الانتخابات ومساهمتهم في تعزيز الديمقراطية. وأشجعهم على التحلي بالشهامة في الفوز الانتخابي والسماحة في الهزيمة. ومن شأن التصديق على نتائج الانتخابات في الأوان المناسب أن يمهد السبيل لانعقاد البرلمان الجديد وتشكيل الحكومة المقبلة، وفقَ مقتضيات الدستور. وأحث الأحزاب السياسية على كفالة مشاركة النساء مشاركة قوية في عملية تشكيل الحكومة الجديدة وأن تكون ممثلة فيها تمثيلا متينا.

٧٠ - وإنني محيط بالشواغل التي أعرب عنها عدد من الأحزاب إزاء مزاعم التزوير الانتخابي، بالإضافة إلى قرار مجلس النواب الشروعَ في إعادة فرز الأصوات يدويا. والأمم المتحدة مستعدة لزيادة المساعدة التقنية، إن احتِيج إليها. والأهم من ذلك، أنني أحث جميع الفاعلين السياسيين ومؤيديهم على التمسك بالسلام ومواصلة الالتزام بتسوية أي نزاعات انتخابية عبر القنوات القانونية الرسمية، على نحو ما ينص عليه ميثاق الشرف الانتخابي الذي وقعوه، بمعاينة ممثلي الأمم المتحدة وحضور ممثلي جميع الأحزاب الأخرى.

٧١ - إن انخفاض عدد الناخبين المشاركين في الانتخابات البرلمانية هو رسالة واضحة. وإنني أحث القادة السياسيين والممثلين العراقيين على استخلاص العبر الضرورية فيما يتعلق بالحاجة إلى تحسين التمثيل والعدالة للجميع والمساءلة الديمقراطية والحوكمة الرشيدة. وأدعو المؤسسة السياسية إلى كفالة الإسراع بتشكيل حكومة وطنية حقيقية تجسد إرادة الشعب وتعالج شواغله.

٧٢ - وإنني لمتفائل بمستوى التواصل القائم بين بغداد وإربيل أثناء عملية تشكيل الحكومة، وأدعو كلا الجانبين إلى الحفاظ على هذا الزخم والتصدي للمسائل الأخرى غير المحسومة عبر الحوار. ويظل ممثلي الخاص وزملاؤه في بعثة الأمم المتحدة على استعداد لدعم المناقشات وتيسيرها، إن رغب الطرفان.

٧٣ - ولم تزل الحكومة تجري اتصالاتها بالبلدان المجاورة والشركاء الدوليين الآخرين من أجل تعزيز العلاقات الثنائية، ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، وتعزيز المصالح السياسية والاقتصادية والأمنية المتبادلة. ومن دواعي سروري أن أكثر من ١ ٠٨٥ مراقبا انتخابيا من المنطقة وبلدان أخرى جاؤوا لتقديم المساعدة في مراقبة الانتخابات. فهذا دليل واضح على التزام المجتمع الدولي بمساعدة حكومة العراق وشعبه على إعادة بناء دولتهم. وأشجع بقوة على مواصلة التركيز على تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار، وأدعو المجتمع الدولي إلى دعم الجهود التي يبذلها العراق من أجل تحسين الحوكمة وتقديم الخدمات.

٧٤ - وعلى الرغم من أن عدد الإصابات الواقعة في صفوف المدنيين في نيسان/أبريل كان الأدنى منذ أن بدأت البعثة في عام ٢٠١٢ الإبلاغ علنا عن الإصابات الواقعة في العراق، ما زال المدنيون يسقطون قتلى وجرحى على أيدي العناصر المتبقية من تنظيم الدولة الإسلامية في عدة محافظات، من بينها محافظات الأنبار وبغداد وديالى وكركوك ونينوى وصلاح الدين. وأشجع الحكومة على مواصلة جهودها في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف وفقَ أحكام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

٧٥ - ويواجه النساء والأطفال العراقيون الذين يُعتقد أن لهم روابط بتنظيم الدولة الإسلامية شواغل جدية فيما يتعلق بالحماية، تشمل الحرمان من المساعدة، وتقييد حرية التنقل، والتحرش الجنسي، والاغتصاب، والاستغلال الجنسي. وإنني أدين أشد الإدانة جميع انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك أي شكل من أشكال الاستغلال والانتهاك الجنسيين يُعرَّض

له النازحون واللاجئون. وستواصل الأمم المتحدة نشاطها في ميادين التوعية وبناء القدرات والإبلاغ والإحالة والمتابعة فيما يتعلق بهذه القضايا.

٧٦ - وأحث الحكومة بقوة على مواصلة تأمين الظروف اللازمة لعودة من تبقى من النازحين عودةً طوعية يُكفل لهم فيها الأمانُ والكرامة، ومضاعفة الجهود الرامية إلى احترام الطابع المدني والإنساني للمخيمات، انسجاما مع توجيهات رئيس الوزراء. وأدعو أيضا الدول الأعضاء إلى دعم الاستجابة الإنسانية وجهود تحقيق الاستقرار في الوقت المناسب. وفي هذه الفترة الحرجة، أحث الدول الأعضاء على تقديم الدعم الإنساني الفوري الذي يحتاج إليه النازحون، والمساعدة على تحقيق الاستقرار في المناطق المحررة، ودعم المشاريع الرامية إلى تمكين النسيج الاجتماعي لتلك المجتمعات المحلية من استعادة القدرة على التكيف.

٧٧ - وأخيرا، أود أن أرحب بمارتا رويداس، التي تولت مهامها بصفتها نائبةً لممثلي الخاص معنية بالتنمية والشؤون الإنسانية والمنسقة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسانية. وأود أيضا أن أعرب عن خالص تقديري لممثلي الخاص، يان كوبيتش، وموظفي الأمم المتحدة في العراق على جهودهم الحثيثة والشُّجاعة في تنفيذ ولاية المنظمة في ظروف صعبة.